A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.5/48/81
28 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الخامسة
البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة

تقرير الأمين العام

١ - بعد أن أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٤٨ باء المؤرخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، للأمين العام بالدخول في التزامات قدرها ٠٠٠ ٢٧٠ ١ دولار فيما يتعلق بإنشاء مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، طلبت تقريرا شاملا عن الأدوار الموضوعية التي يتعين لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤديها والأهداف التي يتعين عليها أن تحققها، والدور التنسيقي للأمم المتحدة، وجميع التدابير العملية اللازمة لضمان نهج موحد ومتسق في توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من المساعدات في الأراضي المحتلة.

٢ - وقد جرت مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك المحادثات الثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي أدت إلى توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق التنفيذ القريب العهد المتعلق بغزة وأريحا الموقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، خارج إطار الأمم المتحدة. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر، عقد الأمين العام عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين الذي أطلعوه على التقدم العام المحرز في هذه المناقشات. وفي نفس الوقت، ولأن الأمم المتحدة لم تكن مشتركة في العملية وكانت المفاوضات سرية للغاية، لم يكن ممكنا التنبؤ على نحو دقيق بتاريخ بدء تنفيذ إعلان المبادئ أو تقدير ما سيُطلب من منظومة الأمم المتحدة فيما بعد بالتفصيل. وكما تبين، تم توقيع الاتفاق المتعلق بغزة وأريحا بعد عدة شهور من التاريخ المتوخى في إعلان المبادئ. وقد أرسلت رسميا الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وإسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ نسخة من الاتفاق، الذي استغرق حوالي ٢٠٠ صفحة، وسوف يصدر كوثيقة رسمية تحت رمز A/49/180-S/1994/727.

٣ - وفي ظل هذه الظروف، امتنع الأمين العام عن تعيين منسق خاص إلى حين القيام بتنفيذ إعلان المبادئ. وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، وبعد إجراء مشاورات مع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، أعلن الأمين العام تعيين السفير ترجي رود لارسين من النرويج كمنسق خاص في الأراضي المحتلة. وقد رحبت بهذا القرار الأطراف المعنية، فضلا عن الجهات المانحة، التي نوهت بدور السيد لارسين لقيامه في مهمة سابقة بتسهيل المفاوضات المتعلقة بإعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق التنفيذ المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. ولخبرته الطويلة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفته بتفاصيل الاتفاقين، وعلاقاته الممتازة بالأطراف، ينبغي أن تضيف زخما لجهود الأمم المتحدة في توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المساعدات للأراضي المحتلة بطريقة منسقة تنسيقا جيدا وفعالة.

٤ - والظروف التي تواجهها الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة فريدة من نوعها ولا مثيل لها في تاريخ المنظمة. ففي هذه الحالة التي مارست فيها السلطة القائمة بالاحتلال لمدة ٢٧ سنة السيطرة على جميع جوانب الحياة الفلسطينية في الأراضي، لم تطبق آليات التنسيق التقليدية للأمم المتحدة. والواقع أنه طوال هذه المدة، باستثناءات قليلة لم تسمح السلطات الإسرائيلية لبرامج ووكالات الأمم المتحدة بالعمل في الأراضي المحتلة وكان الاستثناء الرئيسي هو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي كانت متواجدة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٥٠ والتي استطاعت، وفقا للرسائل التي وقعها في حزيران/يونيه ١٩٦٧ المفوض العام للأونروا والمستشار السياسي لوزارة خارجية إسرائيل، أن تواصل تقديم مساعدتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في هاتين المنطقتين. وللأونروا اليوم إلى حد بعيد أكبر برنامج للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، بميزانية في عام ١٩٩٣ تجاوزت ٢٠٠ مليون دولار، وموظفين بلغوا حوالي ٠٠٠ ٨ شخص. ومع ذلك، فإن ولاية الأونروا، التي تركز على مساعدة اللاجئين، لا تمتد إلى جميع الفلسطينيين في الأراضي. وهناك إدراك خاص لهذه النقطة داخل الضفة الغربية، حيث يشكل اللاجئون أقل من نصف عدد السكان. وعلى العكس من ذلك، فإن لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالات اهتمام أوسع، وهو يعالج مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. غير أن برنامجه، الذي بدأ في عام ١٩٨٠، أصغر بكثير من برنامج الأونروا. ومن ناحية منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فإن لها أصغر برنامج، وقد بدأ عمله أيضا في الأراضي في عام ١٩٨٠.

٥ - ومع تنفيذ اتفاق القاهرة المؤرخ ٤ أيار/مايو، تظهر حالة جديدة، في الساحة، تشكل تحديات جديدة لمنظومة الأمم المتحدة. وهناك إجماع بين الأطراف المعنية، والجهات المانحة، والمؤسسات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، على أنه، في المرحلة الانتقالية، يجب بذل كل جهد لمساعدة السلطة الفلسطينية في إقامة إدارتها الجديدة والمؤسسات اللازمة لدعمها طوال فترة الحكم الذاتي المؤقت. ومما سيكون له أهمية خاصة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة التعاون مع المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، وهو الآلية المتلقية المكلفة بتنسيق وتنفيذ برامج وأنشطة المساعدة الخارجية في مناطق الحكم الذاتي. غير أنه للأسباب المذكورة أعلاه، كان لمعظم وكالات وبرامج الأمم المتحدة خبرة قليلة أو لم يكن لديها خبرة في العمل في الأراضي المحتلة، بما في ذلك غزة وأريحا. ويستعد كثير منها للشروع في

أنشطتها وقد وقعت اتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحقيق هذه الغاية. وهذا من شأنه إلا أن يعزز رأي الأمين العام، المذكور في تقريره (A/C.5/48/71) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤، ومفاده أنه في ضوء تعقد الحالة في المنطقة وحساسيتها وتعدد الجهات النشطة خارج منظومة الأمم المتحدة التي ستشترك أثناء المرحلة الانتقالية، سيكون من الضروري إنشاء آلية محددة لضمان التنسيق والتكثيف الفعالين للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وباتخاذ الأمين العام لهذا القرار، فإنه يدرك بصفة خاصة الفقرة ٧ من القرار ٢١٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي طلبت فيه الجمعية العامة "إلى المؤسسات والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها استجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني، وأن تحسن عملية التنسيق عن طريق آلية ملائمة تحت رعاية الأمين العام" (التأكيد مضاف).

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، نظرا لأهمية هذا العمل الجديد والحاجة إلى شخص له خبرة يمكنه أن يجري مشاورات على أعلى مستوى مع الأطراف المعنية، والبلدان المانحة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، انتهى الأمين العام إلى نتيجة مفادها أن هذه المهمة ينبغي أن يقوم بها شخص برتبة وكيل أمين عام، ويلتمس موافقة الجمعية العامة على ذلك. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أنه عندما نظرت الجمعية العامة في هذه المسألة في شهر آذار/مارس، لاحظ عدد من الوفود أن مستوى المسؤوليات التي سيكلف بها المنسق الخاص تبرر تعيينه برتبة وكيل الأمين العام.

٧ - وسيكون المنسق الخاص متمركزا في الأراضي المحتلة، ومقره في غزة، ويرفع تقاريره مباشرة إلى المكتب التنفيذي للأمين العام.

٨ - وقد استجابت الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، من حيث المبدأ، لانتداب أو إعارة موظفين إلى المنسق الخاص، ولكنها طلبت أن توضع أساليب العمل مباشرة معه عندما يبدأ تأدية مهامه. والأمل معقود أيضا أن تقدم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين موظفي خدمة ميدانية لمساعدة المنسق الخاص.

٩ - وكما ذكر أعلاه، تجري مفاوضات السلم في الشرق الأوسط خارج إطار الأمم المتحدة. وهذا يشمل لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، التي أنشأت بعد مؤتمر دعم السلم في الشرق الأوسط في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، لتنسيق المساعدة الدولية لجهود الشعب الفلسطيني في مجال التنمية والتعمير من ناحية المانحين. وقد دعيت الأمم المتحدة لتكون عضوا في لجنة الاتصال المخصصة.

١٠ - وإلى أن يتولى المنسق الخاص مهامه بشكل كامل، لن يكون بالاستطاعة تحديد السلطة فيما يتعلق بإدارة و/أو تنسيق الموارد المالية المتاحة. ومن حيث المبدأ، ستظل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، على التوالي، هي الجهات المسؤولة عن إدارة الموارد التي تم التعهد بالتبرع بها لبرامجها

الجارية. غير أن المنسق الخاص سيعمل كمركز تنسيق في التعامل مع الجهات المانحة وسيحافظ بصفة خاصة على اتصال وثيق بالبنك الدولي. كما سيحافظ على الاتصال بالمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية ذات الصلة.

١١ - وجدير بالذكر أيضا أن المقرر الخاص، على نحو ما طلبت الأطراف، سيضطلع بمسؤوليات تقع خارج نطاق البنود القطاعية لوكالات وبرامج الأمم المتحدة. وفي صدد ما ذكر أخيرا، طلب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، في رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة لتدريب الشرطة الفلسطينية. واستجابة لذلك، وضعت الأمانة العامة، مع ممثلين عن اسبانيا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، برنامجا تدريبيا للمدربين المقبلين لقوة الشرطة الفلسطينية. وتم تقديم البرنامج إلى منظمة التحرير الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٤. وسوف يتناول المنسق الخاص التطورات المقبلة المتعلقة ببرنامج التدريب وتنفيذه.

١٢ - وقد بدأ بالفعل المنسق الخاص المشاورات مع الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف. وهو يعتزم أيضا إجراء اتصالات مبكرة مع البرامج والوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي على وشك أن تشرع في أنشطة جديدة في الأراضي المحتلة. وبالإضافة إلى الاجتماع بكبار المسؤولين في مقار تلك الوكالات، يقوم المقرر الخاص ببعثة إلى الأراضي المحتلة للحصول على معلومات مباشرة عن الحالة على الطبيعة وعن أنشطة الأمم المتحدة الجارية بالفعل، لا سيما في غزة وأريحا، حيث بدأ الحكم الذاتي الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، أتيحت للمقرر الخاص فرصة الاجتماع بكبار المسؤولين من الأطراف المعنية، والجهتين المشتركتين في رعاية عملية السلام، والبلدان المانحة، والبنك الدولي، عندما ترأس وفد الأمم المتحدة في الاجتماع الثاني للجنة الاتصال المخصصة، الذي عقد في باريس يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

١٣ - وفي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، سيعقد الأمين العام اجتماعا مشتركا بين الوكالات من أجل التيقن مما ستكون منظومة الأمم المتحدة ككل مستعدة لأن تساهم به في الأراضي المحتلة في ضوء اتفاق التنفيذ المؤرخ ٤ أيار/مايو المتعلق بغزة وأريحا؛ ووضع الطرائق العملية لضمان وجود نهج متسق وموحد بين البرامج والوكالات التي تعمل في الوقت الراهن، أو التي ستصبح نشطة عما قريب، في الساحة، والتحضير لوضع استراتيجية مشتركة. وسيتيح الاجتماع فرصة للمنسق الخاص لاطلاع المشاركين على آخر أنشطته وخططه بالنسبة للمستقبل القريب. والهدف الرئيسي للاجتماع هو الاتفاق على اسلوب عمل للتعاون فيما بين برامج ووكالات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة.

١٤ - وفي ضوء الخبرة التي يكتسبها المقرر الخاص، سوف يتم تقديم تقرير آخر في مرحلة لاحقة. وسيعالج التقرير أيضا مسألة الاحتياجات من الموارد اللازمة للمقرر الخاص.

- - - - -